

السعودية: ارتفاع قائمة المعتقلين بتهمة الانتماء لحركة حماس إلى 160



التغيير

كشف حساب "معتقلي الرأي" النقيب عن سلسلة اعتقالات نفذها نظام آل سعود مؤخرا لمواطنين داخل المملكة بتهمة الانتماء لحركة حماس.

وقال "معتقلي الرأي" في تغريدة عبر "تويتر" إن عدد المعتقلين بتهمة انتمائهم لحركة حماس يبلغ حاليا 160 شخصا، جميعهم موجودون في سجن أ بها.

والرقم الجديد، يشكل أضعاف حملة الاعتقالات الأولى التي نفذها نظام آل سعود ضد مقيمين أردنيين وفلسطينيين في شباط/ فبراير 2019 .

وتلتها حملة أكبر في نيسان/ أبريل 2019 وكان أبرز المعتقلين ممثل حركة حماس في المملكة د. محمد الخضري، قبل أن تقوم باعتقالات متفرقة في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس.

وسبق أن أطلق نشطاء فلسطينيون، حملات إلكترونية عبر موقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

وتداول الناشطون آلاف التغريدات التي تدعو إلى الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين عبر وسمي "#الحرية للمعتقلين_الفلسطينيين_في_السعودية"، و"#الحرية_للخضري".

وكانت منظمة العفو الدولية قالت في فبراير/شباط الماضي، إن تدهورا كبيرا طرأ على الحالة الصحية للقيادي الخضري نتيجة ظروف الاعتقال.

ووجهت السلطات في المملكة، للمعتقلين، تهمة جميع الأموال لـ"كيان إرهابي" وذلك في إشارة لحركة حماس التي شغل الخضري ممثلها رسميا وبموافقة الأجهزة الأمنية في المملكة.

ودعت حركة حماس مرارا نظام آل سعود لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وخاصة المعتقل الخضري الذي يزيد عمره على الثمانين عاما ويعاني من عدة أمراض.

من جهتها، أصدرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد"، تقريراً مفصلاً عن الموقوفين، وقالت إن عشرات منهم يعانون ظروفًا إنسانية بالغة السوء ويتعرضون فيها لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي.

وذكرت في تقريرها أن حملة الاعتقالات الواسعة يقوم بها جهاز أمن الدولة، الذي يرأسه اللواء عبد العزيز الهويريني، جاءت على خلفية قيام بعضهم بتقديم مساعدات مالية لعائلات شهداء وأسرى في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة.

وطالبت "شاهد" في تقريرها نظام آل سعود بالإفراج الفوري عن جميع الموقوفين الذين أوقفوا دون تهم واضحة بحقهم والتعويض عليهم.

وطالبت المنظمات الدولية بالتحرك العاجل للضغط على السلطات التي تمارس أبشع أنواع التعذيب النفسي والجسدي ضد الموقوفين.

كما طالبت في تقريرها الرئيس الفلسطيني والملك الأردني بالتدخل العاجل لدى السلطات لإيقاف هذه المعاناة الإنسانية والإفراج عن الموقوفين.

